

## ٢٨٦ (د-٢٥) إحصاءات النوع الاجتماعي لأغراض المساواة وتمكين المرأة

### إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تذكر بإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية<sup>(١)</sup>، الذي عقدت فيه البلدان الأعضاء العزم على إنجاز جملة أمور منها تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما سبيلين فعالين إلى مكافحة الفقر والجوع والمرض، وحفز التنمية المستدامة، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥<sup>(٢)</sup> الذي جدد تأكيد ضرورة تعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء بجميع ما يلزم من إجراءات حازمة على التمييز بين الجنسين المنتشر على نطاق واسع،

وإذ تعيد التأكيد على قرار الجمعية العامة ٢١٨/٦٢ المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨ بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، و٢٣٠/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٦٢ المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٨ بشأن دور المرأة في التنمية الذي يؤكد أهمية جمع وتبادل المعلومات المطلوبة عن دور المرأة في التنمية، وكذلك الحاجة إلى وضع إحصاءات مصنفة حسب السن والنوع الاجتماعي،

وإذ تسلّم بالحاجة إلى تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية، والتصدي لمسألة عدم توفر البيانات الموثوق بها والمصنفة حسب النوع الاجتماعي في الوقت المناسب، ولا سيما عن إدراج عمل المرأة غير مدفوع الأجر في الإحصاءات التي تدخل في اتخاذ القرارات بشأن السياسات والبرامج، على النحو المذكور في شكل بارز في قرار الجمعية العامة ١٣٦/٦٢ المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨،

١- تدعو البلدان الأعضاء إلى اعتماد مجموعة المؤشرات، الواردة في الإطار العربي لقضايا ومؤشرات النوع الاجتماعي، باعتبارها مجموعة موحدة من المؤشرات، وتوفير إحصاءات متعلقة بهذه المؤشرات كي تستخدم في رصد وتقييم السياسات وخطط العمل الاستراتيجية المرتبطة بالنوع الاجتماعي؛

٢- تدعو أيضاً البلدان الأعضاء إلى تطوير آلية جمع ونشر وتحليل المؤشرات التي تراعي النوع الاجتماعي، وتوفير البيانات المفصلة حسب النوع الاجتماعي ونوع التجمع السكاني والفئات العمرية كي تؤخذ في الاعتبار عند صياغة سياسات وبرامج تتصل بالنوع الاجتماعي وتراعيه؛

٣- تشجع البلدان الأعضاء على وضع وتنفيذ برامج تدريب لإدراج قضايا وإحصاءات النوع الاجتماعي في نظمها الإحصائية بغية توعية منتجي البيانات ومستخدميها بمسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(١) قرار الجمعية العامة ٢٠٥٠.

(٢) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

٤- تدعو الأمانة التنفيذية إلى تقديم دعم فني للبلدان الأعضاء في شكل خدمات استشارية وورش عمل، ومساعدتها في إدماج منظور النوع الاجتماعي في الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات، وخطط عمل النظم الإحصائية الوطنية؛

٥- تطلب إلى الأمانة التنفيذية أن تعمل مع البلدان الأعضاء على توفير قاعدة بيانات مفصلة عن النوع الاجتماعي بحيث تكون بمثابة مرصد لإدماج مسائل النوع الاجتماعي في جميع القطاعات؛

٦- تدعو الأمانة التنفيذية إلى إدماج إحصاءات النوع الاجتماعي، حسب الحاجة، في برامجها ونواتجها؛

٧- تطلب إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة في دورتها السادسة والعشرين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.